تقرير

شوقي عشقوتي
lionbars@hotmail.com

هبوط النهضة الإسلامية وصعود المؤسّسة العسكرية تونس في الثورة المضادة والعبور إلى نظام جديد

تونس الخضراء بلد المنشأ للربيع العربي. منها انطلقت شرارة الثورات الشعبية التي تحولت لاحقا الى حروب وازمات مفتوحة. من تونس تنطلق هذه الايام شرارة الثورة المضادة الهادفة الى تصحيح مسار الثورة الاولى، وتحقيق اهدافها التي لم يتحقق منها شيء بعد 10 سنوات

هذه الثورة المضادة او العملية الانقلابية الدستورية يقودها الرئيس التونسي قيس سعيد، وسط دعم الجيش وتأييد اكثرية شعبية، يمكن ان تصل الى استفتاء شعبي على نظام جديد.

تواجه تونس اكبر ازمة منذ قيام الثورة الشعبية عام 2011، بعد ان اطاح الرئيس قيس سعيد الحكومة وجمد انشطة البرلمان في خطوة بدا انها مدعومة من الجيش، واعتبرتها قوى سياسية انقلابا صريحا على الديموقراطية. جاءت هذه التطورات بعد ازمات وخلافات دامت اشهرا بين سعيد ورئيس الوزراء هشام المشيشي وبرلمان منقسم على نفسه، في وقت انزلقت فيه تونس في ازمة اقتصادية تفاقمت بسبب جائحة كوفيد ـ 19.

يعتبر انصار الرئيس سعيد ان قراراته هي تصحيح لمسار الثورة، وان الرئيس لم يخرج بقراراته عن الدستور، بل تصرف وفق ما تمليه عليه مسؤوليته، في اطار القانون والدستور، حفظا لكيان الوطن وامن البلاد واستقلالها وضمان السير العادي لعجلة الدولة. فيما يعتبر سياسيو حركة النهضة ومؤيدوها ان ما قام به الرئيس اعتداء صارخ على الدستور، وانقلاب على الثورة والديموقراطية في البلاد.

ما حصل في تونس لم يكن مفاجئا. فالاخطاء تراكمت على امتداد 10 سنوات وتراكم معها الاحتقان الشعبي. فقد فشلت الطبقة السياسية في التعايش والتوافق السياسي، بل ان الصراع بينها تحول الى مشهد يومي يشاهده التونسيون في مجلس النواب، ما ادى عشرات المرات الى تعطل الجلسات والى معارك مخزية تنقل

الرئيس التونسي قيس سعيد.

> **الرئيس التونسي يفضل النظام الرئاسي ويخطط لاستفتاء شعبي**

مباشرة عبر التلفزيون وصولا الى العنف بشقيه المادي والرمزي، وسط اهمال بالغ للمشاكل السياسية والمجتمعية للتونسيين.

لم تتوقع حركة النهضة في تونس ان يكون التفاعل الشعبي مع قرارات الرئيس قيس سعيد ايجابيا وكبيرا الى حد الخروج الى الشارع باعداد كبيرة وبشكل احتفالي. فوجئت حركة النهضة بأنها سقطت في العزلة الشعبية والشبهة القضائية، ما اضطرها سريعا الى وقف حركتها المضادة التي لم تجد بيئة شعبية حاضنة، والهروب الى الامام، الى الحوار الوطني. هذا المنحى للامور والمسار الشعبي المجتمعي لحركة النهضة التي هي فرع من فروع الاخوان المسلمين، يذكر بما حدث مع الاخوان المسلمين في مصر الذين تصدروا الثورة الشعبية وصادروها ووصلوا الى الحكم الذي لم يمكثوا فيه طويلا، فقامت في وجههم الثورة المضادة مع خروج ملايين المصريين الى الشارع واطاحة الرئيس (الراحل) محمد مرسي ومبايعة الرئيس عبدالفتاح السيسي.

ما يختلف بين مصر وتونس ان الثورة المضادة في تونس، التي منها انطلقت شرارة الربيع العربي تأخرت كثيرا، وان حركة النهضة مكثت طويلا في الحكم وتغلغلت في دوائر الدولة، وان الجيش ليس له السيطرة المحكمة على الوضع ونواحي الحياة والمجتمع والاقتصاد.

الاحداث الجارية في تونس القت بظلالها على حركة النهضة التي لم تعد معززة بشرعيتين: الاولى لرئيس البرلمان زعيمها راشد الغنوشي، والثانية لرئيس الحكومة (المشيشي) حليفها على امتداد سنة في الخلاف مع سعيد، ووجدت نفسها مكبلة اليدين، فسارعت الى تبديل خطابها من ادانة الانقلاب على الثورة والدستور والتلويح بورقة الشارع، الى الدعوة الى الحوار وابداء الاستعداد لتقديم اي تنازلات من اجل الخروج من الازمة. هذا التحول يعود الى اعتبارات كثيرة، يأتي في مقدمها التخبط المتصاعد في صفوف الحركة، والانقسام الذي لم يعد خافيا، خصوصا في ظل السعي الى التضحية بزعيمها راشد الغنوشي، بعدما بات وجوده على رأس مؤسسة الشعب يثقل الجسم القيادي للحزب المنقسم على نفسه هو الاخر، وحيث تتباين المواقف داخل النهضة من التدابير الاستثنائية التي اتخذها سعيد، فهناك من يريد التحاور المباشر معه وهناك من يعارض ذلك.

يفرض ترتيب البيت الداخلي للنهضة نفسه بقوة، خاصة بعد تأخر مؤتمرها اكثر من سنة، الذي ينتظر منه تقييما لخيارات الحركة ونجاعتها خاصة على خلفية الانقلاب الاخير، وما طرح بقوة في الاشهر الماضية من ضرورة التداول القيادي والمسألة المتعلقة برؤية الحزب الاجتماعية والاقتصادية. تقوم استراتيجيا النهضة خلال هذه المرحلة على الابقاء على التنسيق مع الاحزاب السياسية واشعار التونسيين بأن المعركة ليست

> **النهضة فوجئت بسرعة التفاعل الشعبي وحجمه مع اجراءات الرئيس**

زعيم حركة النهضة رئيس البرلمان راشد الغنوشي.

ضدها، بل تستهدف الديموقراطية.

بصرف النظر عن الغليان في داخل الحركة، والانقسام الحاد بين من يدعوها الى التراجع واستغلال ما حدث في المراجعات والقراءة النقدية لمسارها في العقد الماضي، وبين من يحضها على الصدام مع الرئيس ولعب ورقة الشارع، فان الحركة تعتبر ان سبل تجاوز الازمة تتلخص في تعليق التدابير الاستثنائية، ثم وضع خارطة طريق للمرحلة المقبلة.

التخبط الذي تعانيه النهضة، اثار اهتمام تركيا وقلقها، لان النهضة هي الحليف الاقوى الباقي في العالم العربي لانقرة، وبذلك تصبح النهضة الورقة الوحيدة المتبقية من شجرة الاخوان المسلمين في العالم العربي، وهي على علاقة وثيقة بحزب العدالة والتنمية في تركيا والرئيس رجب طيب اردوغان.

لغاية الان، تتصف تصريحات المسؤولين الرسميين الاتراك بالحذر الشديد خشية الوقوع في خطأ ليس هذا وقته. فيما وصف المحيطون بحزب العدالة والتنمية ما جرى بانه انقلاب مدعوم من الجيش، وان النموذج الديموقراطي الانجح في العالم العربي تعرض لاعتداء.

في النتيجة، ان ما جرى في تونس يعتبر ضربة لتركيا اذ يفقدها احدى قدمي نفوذها في المنطقة، ويدخل قدمها الاخرى في ليبيا في وضع حرج.

في الواقع، بعد عقود من ابعاد القيادات العسكرية عن مؤسسات صنع القرار السياسي في تونس، ضاعف الرئيس سعيد دور المؤسسة العسكرية الامني والسياسي والاجتماعي، وهي اكثر مؤسسة يثق بها الشعب التونسي ويعوّل عليها في انقاذ البلاد من خطر التطرف الديني والسياسي. وقد انحازت قيادة الجيش اليه في معركته مع معارضيه وخصومه داخل الحكومة والبرلمان واللوبيات السياسية والمالية، فدعمت قراره باسقاط حكومة هشام المشيشي وتجميد البرلمان. على الرغم من الانتقادات الحادة التي وجهت ◄

اليه بسبب ما سموه اقحام المؤسستين العسكرية والامنية في خلافات السياسيين، نجح الرئيس في الحصول على دعم قيادة الجيش للقرارات السياسية غير المسبوقة التي اتخذها في 25 تموز الماضي، والتي وصفها خصومه ومعارضوه بانها انقلاب.

هناك تساؤل عن الدور المتوقع للمؤسسة العسكرية في المرحلة المقبلة من تاريخ تونس، بعدما اطلق بعض الخبراء عليها تسمية الجمهورية الثالثة ايذانا بطي صفحة الجمهورية الثانية ومرحلة حكام ما بعد ثورة 2011.

صحيح ان الجولة الاولى من المعركة حسمت مبدئيا لصالح الرئيس التونسي، الا انه، وفي معزل عن التأييد والرفض، يبقى السؤال: الى اين يتجه سعيد وسط رهانات دولية واقليمية غير واضحة المعالم؟

الرئيس سعيد يتحرك ضمن دائرة صعبة وشائكة، ما يجعل خطواته حذرة، مبديا ثقته بأن تحركات الرئاسة تصب في اطار التأسيس لديموقراطية سليمة. الاحزاب السياسية تدعو الى وضع خارطة طريق للفترة المقبلة، ما يعني انها قبلت على مضض قرارات سعيد، وآن اوان معارضتها قد فات لاعتبارات عدة، من بينها: حجم الدعم الشعبي الذي يحظى به، ارجاء المنظمات الوطنية والحقوقية تقييم صحة الاجراءات دستوريا الى وقت لاحق، مولية اهتمامها بمدى التزامه وعوده المتعلقة بمكافحة الفساد واحترام الحقوق والحريات وعدم احتكار السلطة من اجل تأبيد الوضعية الاستثنائية.

لكن يبدو ان الخطوة المقبلة لسعيد هي الاستفتاء الشعبي على تعديل الدستور نحو نظام رئاسي، وهي خطوة تتناغم تماما مع رؤيته لمنظومة الحكم.

فعلها قيس سعيد. الرجل القادم من خارج عالم السياسة. نفذ ما كان يتطلع اليه منذ بداية صعود نجمه. بعد مشوار طويل من المناكفات والصراعات مع لوبيات المال والسياسة الفاسدة، اتخذ الرجل قراراته الانقلابية، حاصرا جميع السلطات في يده. قرارات اعادت، في نظر البعض، شبح الاستبداد الذي ازيح عن البلاد منذ عشر سنوات، فيما استبشر بها الاخرون، عادين اتخاذها من شخصية كسعيد مثابة ضمانة بعدم انحراف السلطة.

الجيش / الشعب في الشارع.

تركيا قلقة من مسار الازمة في تونس وامكان تأثيرها سلبا على ليبيا

الجيش حامي الحمى

منذ عام 2011 لعبت المؤسسة العسكرية التونسية دورا حياديا بين كل الاطياف السياسية التي تمخضت من رحم الاحداث انذاك، فبقي الجيش حاميا للبلاد والمواطنين والمؤسسات العامة والخاصة. لم يتدخل الجيش التونسي قط في اي معترك سياسي بين الاحزاب او الرئاسات الثلاث، حتى في احلك الظروف واصعبها. لكن مع نزول الجيش مجددا الى الشارع بعد قرار الرئيس سعيد تطبيق المادة 80 من الدستور، تم تطويق البرلمان وتولى تأمين المؤسسات والطرق.

هذه الاحداث جاءت ردود فعلها مختلفة بين التونسيين. فالاول يراها تأمينا وحماية للدستور والمواطنين، والاخر يقرأها مساسا بالحيادية المعهودة للجيش التونسي، ومع هذا وذاك تبقى الاحداث المتتالية شاهدا على صمود الجيش التونسي امام كل الظروف التي مرت في البلاد، ونجاحه في تأمين العملية السياسية ونأيه بنفسه عن كل الفصائل والاحزاب. علما انه هو اكثر مؤسسة يثق فيها الشعب التونسي على امتداد التاريخ.